

۳۹۴۴



خطی « فهرست شده »

۲۷۰۲

118

کتاب عیون الحکمہ 108

تأليف الشيخ الزبير

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

بن سینا قدس الله

روحه

الواقف بسلامة العمل بالملك وكاتبه
محمد ابن بن مرزبان بن خاقان بن
بن خاقان خليفته بن خاقان بن خاقان
بن خاقان بن خاقان بن خاقان بن خاقان

الحمد لله

بازرسی شد
۴۴ - ۶۷

مجلس شورای ملی

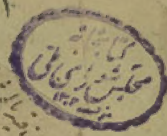
كتاب عيون الحكمه

من سندا

وع تأليف

رقعه ۳۹۴

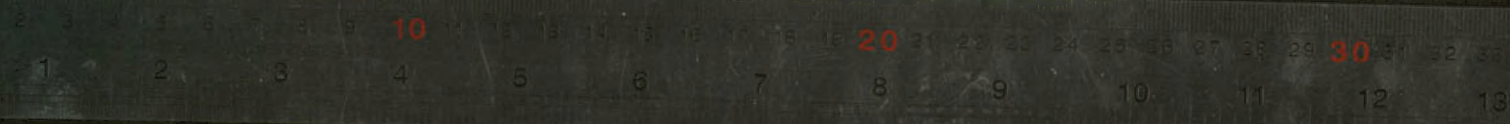
13人



Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, including phrases like 'هذا هو...' and 'الذي...'.

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي إلا بالله
فصل الأنظار أما ان يعتبر بالنسبة إلى تمام شأوه كالإنسان
بالنسبة إلى الحيوان القاطن وهو دالة المطابق والواجب مستأين
حيث هو جرد كالإنسان بالنسبة إلى مجرد الحيوان أو التناظر
ويحذف لانه ينظر إلى الخارج اللزوم الذي ينقل الأنف من
المشي إليه كالأسد بالنسبة إلى الشجاع أو الحمار بالنسبة إلى اللب
وهو دالة الالتزام والأول هو الحقيقة والإختران هما
المجازان ويسمى الأول منها إطلاق اسم الكل على البعض والثاني
إطلاق اسم المخصوص على اللازم وقد يصير دالة الأنظر على القول
التي أقوى من دالة النسبة على القول عند وتسمى الفاعل من قوله
شرعيته ان كان التناظر هو لشرع كاسم القلاء والقوم و
الزكوة وغير ذلك وغرضه ان كان التناظر هو لشرع العام
فمنه من الله

كاسم الدابة للفرس ولطالحيه ان كان التناظر هو لشرع
كاسم طالعات النجاة والظن وغيرهم من اصل العلم وقد لا يكون
كذلك فيسمى بالنسبة إلى القول عند حقيقة بالنسبة إلى القول
التي مجازاً والزال بالمطابق أما ان يكون جرداً لا على شيء
هو جرد كذا زيد وعلام عمر وهو المركب ولا يرد وهو الفرد
وهو اما ان يكون متكرر الفاعل كالمشي كاللبيث والاسد
والخمر والمقام والشم والنشاب وهي الأسماء المترادفة أو تتخذ
الأنظر على المعنى المحدد والحقيقة كالعين للناصر والقوار و
والذهب وكالشمس لقابله بعد البيع والوكب الذي يعد
المجرى من السحود والفر الحيف والظن وهي الأسماء المشتركة
وتسمى جرداً بالنسبة إلى الكل واحد من فانيها أو تتخذ الأنظر مختلف
المعنى لا المحدد والحقيقة بل بالبعد فقط كالحوان بالنسبة



الى احاده والاشنان بالنسبة الى اشخاصه والفرق بالنسبة الى
افرادهم وبني الاسماء المتواطئة اي المتوافقة احادها في
معناها او متحدة اللفظ والمعنى جميعا وبني الاسماء المتباينة سواء
دلّت على الذات او دلّ الواحد على الذات والاخر على الصفه
كالسيف والقيارم او على مجموع الذات والصفه كالمهتد للدار
على ذات السيف مع وصف كونه منسباً الى الهند او على صفه
الصفه كالتا طق والفضيح ثم المفرد اما ان لا يستعمل لان خبر
وهو اداة او يستعمل به وهو اما ان يدلّ على الزمان اي
لوجوده بعوارضه وهي الهيات التي تعرض للمصدر في القرب
كقرب يقرب وهو الكله او لا يدلّ وهو الاسم وهو اما ان
يمنع نفس تصوير معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وعمر و
هو العلم لفظاً والجزي والشخصي معنى او لا يمنع كالانسان وهو

الكل

الكل ويسمى لفظاً مطلقاً وهو اما ان يكون تمام الماهية او دخلاً
فيها وهو الذي لا توجد الماهية الا بعد وجوده وتعمد
عدمه في الخارج والذين جميعاً ويسمى ذاتاً لتلك الماهية
او خارجاً عنها وهو الذي لا يكون كذلك ويسمى عرضياً لها و
الداخل اما ان يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقايق في
جواب ما هو وهو كالحزب المشترك بينها كالجوهر والجسم
والجسم ذي النفس والحيوان والجسم لانه الكل المقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو ولله ربحنا
او مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب اي نوع هو
كالحزب المميز كالتا طق بالنسبة الى الحيوان وهو الفصل لانه
الكل المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب اي نوع هو
ولا يجوز ان يكون عدمياً لان عدمه لا يجوز ان يكون

جزء من الوجود ولا يحسان يكون علمه لوجود حصه النوع
من الجنس لان الجسم المتمايز جنس للنبات والحيوان متمايز
كل واحد منهما عن الآخر فتوى قايمة بتلك الاجسام والقسمة
بالشيء محتاج اليه فيستحيل ان يكون علمه له والفصل
يكون مقسما للجنس مقوما للنوع وكلما قوم الجنس قوم النوع
ولا يتعكس وكلما قسم النوع قسم الجنس ولا يتعكس واما فسر الما
فهو اما ان يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في
جواب ماهو كالانسان بالنسبة الى ايجاد وهو النوع الحقيقي
لانته الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب
ماهو ويكون موضوعا لما فوقه من الجنس وقسماته على شئ
انته يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو كالانسان
بالنسبة الى الحيوان وهذا الاعتبار هو النوع الاضافي وله

بعض

ايضا اربع مراتب لانه اما ان يكون فوقه نوع لكن ليس تحت نوع
كالنفس وهو النوع الاخير ويسمى نوع الانواع او بالعكس الجسم
وهو النوع العالي او فوقه نوع وتحت نوع كالحيوان والجسم
الثاني وهو النوع المتوسط او لا يكون فوقه نوع ولا تحت نوع
كالملاك وهو النوع المفرد وهكذا نقول في مراتب الجنس الا
ان العالي ثم وهو الجوهر هو جنس الاجناس لا الجنس الاخير
والجنس المفرد هو العقل ان لم يكن الجوهر جنسا واما الثالث
عن الماهية فهو اما ان يكون لازما لها محتصا بنوع واحد
كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان وهو الخاصة او بالكثير
من نوع واحد كالحرك والموجود بالنسبة الى انواع كثيرة
وهو العرض العام ولا يكون لازما لها وهو العرض المفارق
وهو ايضا قد يسمى خاصة ان كان محتصا بنوع واحد ومفارقا

عاماً ان كان قد يوجد في اكثر من نوع وحده وهو اما ان يكون
شريع الزوال كحجر الجبل ومفره الوجع او على الزوال كالشيب
والشباب ثم المركب اما ان يكون بقيداً كالحيوان الناطق
في حد الانسان او خبيراً وهو الفصيلة ولا يقيداً ولا
خبيراً وهو اما ان يفيد طلب شئ افاده وليته او لا يفيد
فان كان الاول فالملوب اما ماهيات الاشياء وهو لا يتم
او فعل يصدر عن الخاطب وهو مع الاستعلاء امر ومع
الخضوع سؤال ومع التشاوي التماس وبه ظهر الفرق بين
قولنا ما الروح وبين قولنا افهمي ماهية الروح لان المطلق
في الاولى ماهية الروح وفي الثاني فهم تلك الماهية
وان كان الثاني فهو التبيين ويندرج فيه التخييل والتشبي
والقسم والتداه واما التحديد فهو اما ان يكون بالجنس

والفصل

والفصل كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق وهو الناطق
او بالفصل وحده كقولنا الانسان هو الناطق وهو
الحد الناقص وبالجنس والخاصة كقولنا الانسان هو
الحيوان الناطق وهو الرسم التام او بالخاصة وحده كقولنا

الانسان هو الناطق وهو الرسم الناقص اما القضية

فهي قول محتمل للتصديق والتكذيب كقولنا الجسم يتحرك واي

الجسم له الحركة ويستحي حمل الاشفاق وكقولنا المتحرك جسم

اي الذي له الحركة هو الجسم ويستحي حمل المواطاة والحكمة القضية

اما ان يكون جازماً كما ذكرنا وهو الجلي او معلقاً على شرط

وهو الشرطي ثم التعلق اما ان يكون تعلق اللزوم وهو المقتض

كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او تعلق

العناد وهو المنفصل كقولنا كل عدد اما زوج واما فردي

أما القضية الجزئية فلا بد لها من موضوع وهو المحكوم عليه ^{عمله}
وهو المحكوم به وهما الموصوف والقصف في إطلاق الكلام
والمبتدل والخبر في الخبر وليس من شرط كون الشيء موضوعاً
كونه هو هو بالفعل وقت كونه موضوعاً بل يكفي في كونه
موضوعاً مجرد كونه هو هو بالفعل في الجملة سواء كان قاصداً
أو حاضراً أو مستقبلاً وهو هو وإن كان شخصياً سميت
القضية مخصوصة بقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
وإن كان كلياً وهو ما إن يكون سوراً أسود كل أو بعض
أولاً شيئاً واحداً وليس كل وليس بعض أو بعض لشيء
وهو اللفظ الدال على كمية القدر الذي ثبت له الحكم
وتسمى القضية محصورة بسورة أو لم تكن سورة وتسمى ممتدة
موجبة كانت أو سالبة بقولنا الإنسان ضاحك الإنسان

حز

ليس ضاحك وهو في قولنا الجزئية لتوقف صدقها على
صدق الجزئية دون الكمية ه والقضية المحصورة
تنقسم إلى كلية وهي السورة بسورة كل أو لا شيء ولا وجود
عامة والجزئية وهي السورة بسورة بعض وليس كل شيء
خاصة ثم كل واحد من الكمية والجزئية ينقسم إلى موجب وهي
التي حكم فيها بثبوت شيء سواء كان وجودياً أو غير وجودي
أو احدهما وجودياً والآخر عديمياً وتسمى مثبتة والآخر
وهي التي حكم فيها بلبثوث شيء على ما ذكرنا من التفسير
وتسمى بامدة فاذا المحصورات أربع وهي هذه كل إنسان
حيوان فبعض الحيوان إنسان لا شيء من الإنسان بفارس
بعض الحيوان ليس بفارس وليس كل حيوان فارساً أيضاً
إذا تباينت في المعنى ثم كل واحد من الموجبة والسالبة

تنقسم إلى معدولة وهي التي جعل حرف التلب فيها جزأ من الوضع
 أو الحول أو منهما جميعاً كقولنا كل ما ليس بحى فهو جماد وكل جماد
 فهو غير عالم فكل ما ليس بحى فهو غير عالم وإلى محصله وبسطة
 التي لا يكون كذلك والمحصلة مختصة بالوجبه والبيضة با
 لتالبه والامتنياز عما يكون بتقديم حرف التلب على الرابطة
 ان كانت القضيته ثلاثية اما اذا كانت ثنائية فذلك
 اما بالنية وبالاصطلاح فصر في جهات القضايا
 لا بد لنسبة المحولات الى الموضوعات من كيفية ايجابيته
 لانها اما ان تكون بالقوة وهو الامكان الخاص وبالفعل
 وهو الاطلاق العام ثم الفعل اما ان يكون بالذوام وهي
 الادايعة ثم الدوام اما ان يكون بالضرورة وهي القوة
 المتعلقة او بالضرورة وهي الاضروية فهذه الستة

في جهة القضايا على معنى انه لا يمكن خلوشى من القضايا اعزها
 في نفس الامر الا انها قد لا تذكر فلا يكون موجبه بها في اللفظ
 وان كان يستحيل ان لا تكون موجبه باحدى هذه الجها
 في نفس الامر وهي الممكنة العامة المحتملة هذه القضايا ان كانت
 مقيدة بالامكان العام وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة
 عن جانبها المخالف لما كقولنا كل نار حار بالامكان العام
 وكل حار محرق بالامكان العام فكل نار محرقة بالامكان
 العام ٥ واما ان لم تكن موجبه في اللفظ بقيد أصلاً
 فلا بد من الاستفسار لمتين انها ما هي وان كانت موجبه
 في اللفظ باحدى ما ذكرنا من الجهات فهي اما ان تكون
 موجبه بالامكان الخاص وهي الممكنة الخاصة التي حكم فيها
 بارتفاع الضرورة عن جانبي الوجود والعدم جميعاً كليته

كانت اوجزئة موجبة كانت واسالبة كقولنا كذا هو حجب
 بالامكان الخاص وكذا ايضاً منعقد بالامكان الخاص فكل
 ذهب منعقد بالامكان الخاص او موجهه بالاطلاق العام
 وهي المطلقة العامة اي التي حكم فيها باصل ثبوت المحول
 للموضع اوسلبه عنه بالفعل كقولنا اكل فوس مهال بالاطلاق
 العام ولا شيء من الصقال بناهق بالاطلاق العام فلا شيء
 الفوس بناهق بالاطلاق العام او موجهه بالذوام وهي
 اما يحجب دوام ذات الموضوع وهي الدائمة اي التي حكم
 فيها بواحد ثبوت المحول للموضع اوسلبه عنه محجب دوام
 ذات الموضوع كقولنا دائماً اكل جسم مؤلف ودائماً لا
 شيء من واجب الوجود بمؤلف فدايماً لا شيء من الجسم مؤلف
 الوجود او محجب وصف للموضوع اما مطلقاً وهي العرف

التي

التي حكم فيها بواحد ثبوت المحول للموضع اوسلبه عنه محجب
 دوام وصف للموضوع كقولنا اكل حيوان حساس مادام حيواناً
 ولا شيء من الحيوان بحجاده مادام حيواناً فبعض الحساس
 ليس بحجاده مادام حساساً او مقيداً بقيد اللادوام
 وهي العرفية الخاصة التي حكم فيها بواحد ثبوت المحول
 للموضع اوسلبه عنه دائماً محجب دوام ذات الموضوع
 بل محجب دوام وصف للموضوع كقولنا لا شيء من المسكن بعيب
 لا دائماً بل مادام مسكناً وقيل خمر مسكراً دائماً بل صاذاً خمر
 فلا شيء من العنب بخمر لا دائماً مادام عنباً او موجهه بحجبه
 اللادوام وهي الموجودية اللادائمة اي التي حكم فيها
 بثبوت المحول للموضع اوسلبه عنه لا دائماً كقولنا بعض
 الانسان ضاحك بالفعل لا دائماً ولا شيء من الضاحك

لا

بالفعل بنائم لا دائما فبعض الانسان ليس بنائم لا دائما و
 موجهة لغيره بالضرورة وبما انما يجب دوام ذات الموضوع
 كما في الدائمة وبما انما يفرق بالطلاق اي التي حكم بدوام
 ضرورة بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام
 ذات الموضوع كقولنا بالضرورة كل جسم ممكن وبالضرورة
 لا شيء من الممكن يمنع بالضرورة لا شيء من الجسم بمقتضى واجب
 دوام وصف الموضوع اطلاقا كما في العرف العام وبما
 انما يشترط العامة التي حكم فيها بدوام ضرورة بثبوت المحول
 للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا
 بالضرورة كل كاتب متحرك مادام كاتب بالضرورة لا شيء من
 المتحرك يساكن مادام متحركا بالضرورة لا شيء من الكاتب
 يساكن مادام كاتب او مقيد بقيد الدوام كما في العرف

الخاص

الخاص وبما انما يشترطه الخاصة اي التي حكم فيها بدوام ضرورة
 بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه لا دائما بحسب دوام ذات
 الموضوع بل بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا بالضرورة
 لا شيء من اليقضان بنائم لا دائما بل مادام يقضانا بالضرورة
 كل مسبوت نائم لا دائما بل مادام مسبوتا بالضرورة لا
 شيء من اليقضان بسبوت لا دائما بل مادام يقضانا او بحسب
 الوقت اما معينا وبما انما يفرق بالطلاق اي التي حكم فيها بالضرورة
 بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه لا دائما بل بحسب وقت
 معين كقولنا بالضرورة كل قرص يخسف لا دائما بل وقت
 حوله الارض بينه وبين الشمس بالضرورة لا شيء من القرص
 لا دائما بل عين هذا الوقت بالضرورة بعض الخسف ليس
 بعض لا دائما بل في عين هذا الوقت وغير معين وبما انما يفرق

التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه لا
دائما بل يجب بعض الاوقات كقولنا بالضرورة كل انسان
متنفس لا دائما بل في بعض الاوقات وبالضرورة لا شيء من الاشياء
يستشق لا دائما بل في بعض الاوقات او موجد عجهه
الآضرورية وهي للوجودية الآضرورية اي التي حكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه لا بالضرورة كقولنا
كل كاتبتحرك لا بالضرورة المطلقة وبعض الانسان كاتبت
لا بالضرورة المطلقة فبعض المتحرك انسان بالاطلاق العام
فجمله القضايا التي فصلنا ها ملته عشر قضية وهي الممكنة
الخاصة والمطلقة العامة والدائمة والعرفي العام والعرفي
الخاص والوجودية الآدائية والضرورية المطلقة والآدائية
العامة والمشروطة الخاصة والوقية والمنتهية والوجودية

فصل

فصل في التناقض وهو اختلاف قضيتين بطلب
او الایجاب بحيث يقضي لذاته ان يكون احدهما صا
والاخرى كاذبة اما بعينه كافي الواجب والمتنع والممكن
الماضي الممكن الحاضر وغيره كافي الممكن المستقبل اذ لو
تعين احد الطرفين للوقوع يخرج عن الامكان ويبطل
الاختيار هذا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى السبب فالتعين
ليس الا كما ستر علم بان القضية ان كانت مخصوصه
كفي التناقض وجر الموضوع ويندرج فيها وجر الشرط
والجزء الكل وجر المحمول ويندرج فيها وجر المكان
والاضافه والقوه والفعل وجر الزمان وان كانت
مخصوصه وجب الاختلاف ايضا في الكم لان الكلمتين
قد يكونان كقولنا كل موجود ممكن لا شيء من الوجود بممكن

دقه

والجزئيان قد قصدان كقولنا بعض الموجود ممكن وبعضه
ليس بممكن وإذا اختلفا في الكم اقتسما الصدق والكذب كقولنا
كل موجود ممكن بعض الموجود ليس بممكن ولما امتنع تحقق
التناقض الاعم وحد الزمان وكان في تحقيقها عسرا فزاد
كل واحد من القضايا بالذكر المطلقة العامة لا
ينافضها شيء من نوعها لانها محتملة الدوام بتقدير ان
تكون المادة ذلك لم يتحقق للمنافاة بين التلب والاحجاب
لاحتمال ان يكون زمان احدهما غير زمان الآخر بل لا
يتم من اعتبار قيد الدوام في نقيضها لان التلب الدائم
ينافي الاحجاب دالم ولم يدم ثم الدائم قد يكون ضروريا
وقد لا يكون ولا يجوز ان يعتبر احدهما من القيد
في نقيض هذه المطلقة المحتملة اجتماع المطلقة مع كل واحد

من القيد من على الكذب عند ما يكون الصادق القسم الآخر
فثبت وجوب اعتبار قيد الدوام في نقيض هذه المطلقة
وكما ان المطلقة العامة لا ينافضها شيء من نوعها فكذا غير
من القضايا لا ينافضها من نوعها شيء من جهة اجتماعها على الكذب
عند ما يكون الصادق ما خالفه في الجهة بل الذي تنافضها
هو الذي خالفها في الكم والكيف والجهة جميعا ثم اعلم
بان القضايا تنقسم الى ما يكون ذات جزاء وهو الذي لم يتغير
فيه ظرف التلب ولا للطرفين جميعا كالممكنة العامة
والمطلقة العامة والدائمة والعرفية العام والفردية
المطابقة والشرطية العامة والى ما يكون ذات جزئين
وهو الذي يتغير في فيه للطرفين جميعا كالممكنة الخاصة
التي تفرق فيها الارتفاع والفرقة عن الجانبين جميعا

اول حرف السلب كالحاصيتين والوقتيتين والوجوديتين
فمقيض قيم الاول ذو جزء وهو المخالف له في الكم والكيف
والجزئية جميعا ونقيض القسم الثاني ذو جزئين وهو الموافقة له
في الكيف المخالف في الكم والجهة او المخالف له في الكم والكيف
والجهة جميعا فنقيض المحلثة العامة الضروري المخالف لها
في الكم والكيف والجزئية كقولنا بعض التار ليس بجارة بالضرورة
ونقيض المحلثة الخاصة انها ليست كذلك بل الصادق اما
الضروري الموافق والمخالف كقولنا بالضرورة بعض الذهب
ليس بذايب او بالضرورة بعضه ذائب ونقيض المطلقة
العامة الدائمة المخالفة لها كقولنا بعض الفرس ليس بزال
دائما ونقيض الدائمة المطلقة العامة المخالف لها كقولنا
بعض الجحش ليس بمولف بالاطلاق العام ونقيض العرف العام المخالف

لها في بعض اوقات الوصف كقولنا بعض الحيوان ليس بحساس
حين هو حيوان بالاطلاق العام ونقيض العرف الخاص بها
ليست كذلك بل الصادق اما المخالف لها في بعض اوقات
الوصف والموافق الدائم كقولنا بعض السكر غيب حين هو
مسكر وبعضه ليس غيب دائما فنقيض الوجودية الاذائية
انها ليست كذلك بل الصادق اما الدائم الموافق والمخالف
كقولنا الاشئ من الانسان بضاحك بالفعل دائما او كل
انسان ضاحك بالفعل دائما ونقيض الضرورية المطلقة
المحلثة العامة المخالفة لها كقولنا بعض الجحش ليس بمكن
بالامكان العام ونقيض المشروطة العامة المخالف لها في
بعض اوقات الوصف كقولنا بعض الكاتب ليس بمحرك
هو كاتب بالامكان العام ونقيض المشروطة الخاصة انها

ليست كذلك بل الصادق اما المخالف لها في بعض اوقات
الوصف والموافق الدائم كقولنا بعض اليقضان نائم حين
هو يقضان بالامكان العام وبعضه ليس نائما دائما ونقيض
الوقتيه انها ليس كذلك بل الصادق اما المخالف الدافع
للضرورة عن ذلك الوقت المعين والموافق الدائم كقولنا
بعض القمر ليس مخيف بالامكان العام وقت حيلولة الار
بينه وبين الشمس وبعضه مخيف دائما ونقيض المنتشر
انها ليست كذلك بل الصادق اما المخالف الدافع للضرورة
عن جميع الاوقات والموافق الدائم كقولنا لا ضرورة في
تنفس الانسان في شئ من الاوقات وبعض الانسان
ستفس دائما ونقيض الوجودية الاضورية به انها ليست
كذلك بل الصادق اما المخالف الدائم والموافق للضرورة

كقولنا

كقولنا بعض الكاتب ليس يتحرك دائما وبعضه يتحرك دائما
في العكس وهو نقيض المحكوم عليه بالسلب والاحتياج
محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع بقاء السلب والاحتياج
بجالد والصدق والكذب بحاله مشتمل على علم بان القضا
منقسم الى موجب وسالب اما الموجب فالفعلية منها وهو ما
عد المتكئين كلياً وجزئياً يعكس جزئياً لا كلياً لاحتمال
كون المحل اعم من الموضوع وامتناع كون الاختصاص محمولا
على كل الاعمال ولا يبطل العموم من خلاف ومطلقا عامات
والصدق بعضه وهي السالبة الكلية الدائمة فتعكس
كقترها وعكس نقيض عكس القضيته مناقض لتلك القضيته
ويلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال كقولنا
كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان بالاطلاق العام

كان

والأصديق بقبضه وهو قولنا لا شيء من الحيوان بائنان دائماً
فتعكس كقبضها لا شيء من الإنسان بالحيوان دائماً وقد كان كل
إنسان حيواناً بالاطلاق العام هذا خلف وينتظم أيضاً من
القضية الموجبة وبقبض كبرها قياس سالب للشيء عن نفسه
دائماً محال كقولنا كل إنسان حيوان فبعض الحيوان بذلك
بالاطلاق العام والأصديق بقبضه وهو قولنا لا شيء
من الحيوان بائنان دائماً وقد كان كل إنسان حيواناً
فنتج لا شيء من الإنسان بائنان دائماً هذا خلف وأما
الممكنات فتعكس على كل حال جزئياً في الكم
كما ذكرناه وممكناً عاماً في الجهة والأصديق بقبضها هو
السالبة الكلية الضرورية ويلزمه المحال لما ذكرناه
وأما السالب الجزئي منه لا يعكس لاحتمال كون

ولا

المحال اختص من الموضوع وامتناع كون الأعم مسلوباً عن الاختص
والأبطل الخاص والعوم مطلقاً وأما السالبة الكلية
فسيجب فيها وهي الوقفيتان والوجوديتان والممكنات والمطلقة
العامّة لا تعكس لامتناع العكس في اختصها وهو الوقت
لأنه لا يصرفق ان يقال لا شيء من الإنسان بمقبضها لا شيء
ولا يصرفق ان يقال في عكسه لا شيء من المتفرد بائنان اذ
بعض ما يقال أنه متفرد هو واجب الاتصال بالإنسان
ويصرفق أيضاً ان يقال لا شيء من القمر تخفف وقت الترفع
مع أنه لا يصرفق ان يقال لا شيء من المخفف بمرات
القمر تخفف بالاطلاق العام وذلك يلحق في كونه موقفاً
بهذا الوصف فيكون بعض المخفف مراً بالضرورة وذلك
مما ينافي السلب الكلي بأي وجه كان ثبت بهذا الوجه

ان الوقى لا يعكس حتى تقع العكس في الاخص استع في الاعم
 لوجب صدق الاعم في مواد الاخص وامتناع العكس في تلك
 المواد واقا الستة الباقية فاربع منها وهي الدائمة والضرورية
 والعامتان تنعكس كانهما والا لصدق بغيرها وهي الموجبة
 الجزئية الا يقيد بكل واحد من هذه القضايا الأربع ولزم
 منها الحال الوجهين احدهما بطريق تركيب بفيض العكس
 مع الاصل حتى ينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال كقولنا
 بعض الساكن متحرك حين هو ساكن ولا شيء من المتحرك
 ساكن مادام متحركا فبعض الساكن ليس بساكن حين
 هو ساكن هذا خلف على ما سيأتي في اختلاط الصغرى
 الوقى مع الكبرى العرفيين في موضعه انشا الله تعالى
 والثاني بطريق عكس التقيض حتى تنعكس الى تقيض

لاصل

المر

الاصل ان عكس تقيض عكس القضية مناقض لتلك القضية
 فيلزم اجتماع التقيضين على الصرق وهو محال وذلك قولنا
 بعض الساكن متحرك حين هو ساكن فبعض المتحرك ساكن
 حين هو متحرك وقد كان لا شيء من المتحرك ساكن مادام
 متحركا هذا خلف واجتماع صفتي التكون والحركة في هذا
 الذات حين صدق قولنا بعض الساكن متحرك حين هو
 ساكن والوجه الثالث وهو ان المحول مع
 الموضوع مما يضافان والمضاده ابدا انما تكون من الجا
 وهكذا نقول في انعكاس الخاصيتين في المقدس الشريف
 فيه بينهما وبين العاميين الا انهما لا يعكسان الى عما
 لان كل واحد منهما محتمل للضروري والضروري منعكس
 كقشرها وعلى العكس اصل فيلزم ان يصير غير الضروري

بين

ضرورياً وهو محال ولا يعكسان كفسرهما أيضاً لانه
يصدق ان يقال لا شيء من الكاتب ساكن لا دائماً بل مادم
كاتباً ولا يصدق في عكسه لا شيء من الساكن يكتب لا
دائماً بل مادم ساكناً لانه بعض الساكن ساكن دائماً
وهو الأرض فليزمن ان يكون سلب الكتابة عن الأرض
عائماً وهو محال واذا بطل العموم والخصوص في عكسهما
يعين ان يكون عكسهما عاماً في البعض خاصاً في البعض
الأخر، فحصل في عكس القبيض وهو ان يحل تماماً
المحكوم عليه بالسلب والایجاب محكوماً به ومتقابل
المحكوم به محكوماً عليه مع بقاء السلب والایجاب بحاله
والصدق والكذب بحاله ثم اعلم بان القضايا
تنقسم الى موجب وسالب كما ذكرنا اما الموجب تنقسم

موجب

منها وهي الوقفان والوجوديتان والمكثتان والطلقة
العامة لا تنقسم موجباتها كما لا تنقسم سواها في العكس
المستوي لامتناع العكس في اختصارها وهي الوقتي وامتناع
العكس في الاعم عند امتناعه في الاختص لانه يصدق ان
يقال كل انسان متفلس بالاشارة لا يصدق عكس يقينه
وهو كل ما ليس بنفسه بالاشارة ليس بانسان لا بعض
ما يقال له انه ليس بنفسه هو واجب الانصاف بالاشارة
ويصدق ايضا ان يقال كل من يخف وقت حيلولة الأرض
بينه وبين الشمس ولا يصدق عكس يقينه كل ما ليس
ليس بقمر اذا بعض ما يقال له انه ليس بخائف هو واجب
الانصاف بالقربة الا اذا اخذت يقين محمول الوقتي
موضوعاً موقفاً فحينئذ ينعكس كما في عكس المستوي

لكن ذلك لا يكون عكس التقيض لأن ذلك ليس بمتعين
فقط فيصدق أيضاً ان يقال كل انسان كاتب بالامكان
الخاص ولا يصدق عكس نقيضه كل ما ليس بكاتب ليس
بإنسان اذ بعض ما يقال انه ليس بكاتب هو واجب
الاصاف بالانسانية ثبت بهذه الأدلة القاطعة
ان هذه الوجبات لا تنعكس عكس التقيض الا اذا اخذت
عكس التقيض ايم الموضوع او ضروريه فينعكس ايم
الحمل او ضروريه الوجوب انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم
والا الكذب الملزوم وصدق نقيضه كقولنا كل انسان
نايم بالاطلاق العام فكل ما ليس بنايم دائماً ليس بشيء
دائماً لا انتفاء الملزوم وهو الانسان عند انتفاء اللازم
وهو اصل ثبوت النوم له والا الكذب الملزوم وصدق

نقيضه

نفسه

نقيضه وهو قولنا بعض الانسان ليس بمتعين ايما وقد
كان كل انسان شمس بالاطلاق العام هذا خلف و
الباقى عليه واما البيسطة الباقية فتعكس عليها
كفشلها كما تنعكس سوابها في العكس المستوي لوجوب
انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم والا الكذب وصدق
نقيضه اما الدائمة فكقولنا دائماً كل جسم مولف قدراً
كل ما ليس بمولف ليس بجسم لا انتفاء الملزوم عند انتفاء
اللازم والا الكذب الملزوم وصدق نقيضه وهو قولنا
بعض الجسم ليس بمولف بالاطلاق العام وقد كان كل
جسم مولفاً دائماً هذا خلف واما العرفية العامة
فكقولنا كل حيوان حساس مادام حيواناً فكل ما ليس
بحساس ليس حيوان مادام ليس بحساس لا انتفاء الملزوم

اللزوم

عند انتفاء اللازم والالكذب اللزوم وصدق تقيضه
وهو قولنا بعض الحيوان ليس بحساس حين هو حيوان
وقد كان كل حيوان حساس مادام حيواناً هذا خلف
وأما العرفية الخاصة فلكقولنا كل خير مسكر لا دائماً بل
مادام خمر فكل ما ليس بمسكر ليس بخمر لا دائماً في البعض
ويحتمل الدوام والادوام في البعض الآخر كما في العاكس
المستوي بل مادام ليس بمسكر لوجوب انتفاء اللزوم
انتفاء اللازم والالكذب اللزوم وصدق تقيضه
وهو قولنا بعض الخمر ليس بمسكر حين هو خمر وقد كان
كل خير مسكر لا دائماً بل مادام خمر هذا خلف
وأما الضرورية المطلقة فلكقولنا بالضرورة كل جسم
ممكن في بالضرورة كل ما ليس بممكن ليس بجسم لا انتفاء للزوم

عند انتفاء اللازم والالكذب اللزوم وصدق تقيضه
وهو قولنا بعض الجسم ليس بممكن بالامكان العام وقد كان
بالضرورة كل جسم ممكن هذا خلف
وأما المشروطة الخاصة
فلكقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك مادام كاتباً بالضرورة
كل ما ليس بمتحرك ليس بكاتب مادام ليس بمتحرك لا انتفاء
للزوم عند انتفاء اللازم والالكذب اللزوم والضرورة
وصدق تقيضه وهو قولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك
مادام كاتباً هذا خلف
وأما المشروطة الخاصة
فلكقولنا بالضرورة كل مسبوت نائم لا دائماً بل مادام
مُسبوتاً بالضرورة كل ما ليس بنائم ليس بمسبوت
لا دائماً في البعض ويحتمل الدوام والادوام في البعض
الآخر كما سبق بل مادام ليس بنائم لا انتفاء للزوم

عند شفاء اللازم ولا كذب الزوم وصدق نقيضه وهو
قولنا بعض السبوت ليس بيلم حين هو مسبوت بالأمم
العام وقد كان بالضرورة كل مسبوت يلم لا دأيا بل
مادام مسبوتها من خلفه ولما الموجبة للزيادة
فلا يلزمها عكس النقيض لاحتمال كون الموضوع اعم من
نقيض المحمول وامتناع كون نقيض الاعم محمولا على كل
الاخص لتباينها والابطال لخصوص مطلقا لقولنا بعض
الانسان حيوان لا يلزمه عكس النقيض وهو قولنا
بعض اللاحيوان انسان لان الموضوع وهو لان اعم
من نقيض المحمول وهو اللاحيوان لكون الاول سلبا
للاخص وكون الثاني سلبا للاعم وكون سلب
الاخص من غير عكس وكون المستلزم للشيء من غير عكس

اخضر

اخضر من ذلك الشيء واذا كان اللاحيوان اخضر من
الا انسان كان الا انسان اعم اللاحيوان ضرورة
فثبت ان اللا انسان اعم اللاحيوان فيمتنع ان
يكون الانسان الذي هو نقيض الا انسان محمولا على
اللاحيوان والام يكن اللاحيوان مستلزما للا انسان
ولا اخضر منه مع ان ادلنا دلالة قاطعية على ان
اللاحيوان اخضر من الا انسان ومستلزم له واما
السؤال فالفعلية منها وهو ما عدا الممكنين كليا لان
او جزئيا يلزم منه عكس النقيض لوجوب صدق في غيرها
وهي المطلقة العامة فيصدق في الاخضر لاستلزام الا
الاعم المستلزم لعكس النقيض وكون المستلزم للشيء
مستلزما لذلك الشيء لكن ينعكس جزئيا لا كليا لاحتمال

خص

كون القيقض المحمول اعم من الموضوع واستلزام سلبه
 الموضوع عن كل واحد واحد من قيقض المحمول حمل
 الموضوع على كل واحد واحد من قيقض المحمول واقتناع
 كون الاخص محمولاً على كل الاعم والابطال المخصوص
 ومطلقاً عما في الكيف الا لصدق بقيقضه وهي الموجبة
 الكمية المعروفة الدائمة المستلزمة لعكس القيقض و
 هي الموجبة الكمية الدائمة المحصلة المناقضة لذلك
 السالب الصادق فيلزم اجتماع القيقضين على الصدق
 وهو محال لقولنا الاشياء من الانسان بكتاب بالاطلاق
 العام لا يلزم ولا شيء من الا كتاب بلا انسان بالاطلا
 العام لان هذا السلب الكلي انما يصدق ان لو
 كل لا كتاب انساناً بالاطلاق العام والالكان بعض

الا كتاب ليس بلا انسان دائماً وقد كان لا شيء من الا
 كتاب بلا انسان بالاطلاق العام هذا خلف ولا
 شك في ان الا كتاب اعم من الا انسان فيلزم كون
 الاخص محمولاً على كل الاعم وهو محال والابطال المخصوص
 لكن يلزم ليس كل لا كتاب لا انسان بالاطلاق العام
 والالصدق بقيقضه وهو قولنا كل لا كتاب لا انسان
 دائماً فيلزم منه تمكن القيقض وهو قولنا كل انسان
 كتاب دائماً وقد كان لا شيء من الانسان بكتاب با
 لاطلاق العام هذا خلف **واما الممكنان**
 كلياً كان او جزئياً فيلزمها عكس القيقض كلياً بعين
 ما ذكرنا بل جزئياً في الام وممكناً عما في الكيف والا
 لصدق بقيقضه المستلزم لعكس القيقض المناقض للمكسيتين

فيلزم اجتماع التقيضين على الصدق وهو محال كقولنا
لا شيء من الانسان بنائم بالامكان العام يلزمه عكس
التقيض ليس كل لانام لانسان بالامكان العام ولا
لصدق نقيضه وهو قولنا بالضرورة كل لانام لانسان
فلزمه عكس التقيض وهو قولنا بالضرورة كل انسان
نائم وقد كان لا شيء من الانسان بنائم بالامكان العام
منها خلف واقفا الشرطية المتصلة هي
التي توجب او تستلزم حصول قضيه عند اخرى اي
التي حكم فيها بلزوم قضيه او لازمه بالقضيه اخرى
سواء كانا موجبتين او سالبتين او مختلطتا كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة
اذا كانت الشمس طالعة بالليل موجودا انتح ليس البتة

النهار موجودا
فالليل موجودا

اذا كانت الشمس طالعة بالليل موجودا وكقولنا كلما
لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وليس البتة
اذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا انتح ليس
البتة اذا لم يكن النهار موجودا لم يكن الليل موجودا
وكقولنا كلما لم يكن النهار موجودا كان الليل موجودا
وكلما كان الليل موجودا لم تكن الشمس طالعة فينتج كلما
لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة والمتبوع
يسمى مقدما وملتزوما والمتابع تاليا ولازما وكذا
واحد من المقدم والتالي قد يكون مبينا للآخر
بجزئية معا كما ذكرنا ويكون مشاركا له في جزئية
مثل قولنا ان كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان
انسان وبعض الانسان حيوان وفي احدهما فقط

اذا

اذا

كقولنا ان كان كل انسان حيوان فبعض الحيوان ليس نبت
 وكل انسان جسم وكل ناطق حيوان وحرف الاتصال اعني
 كلفه ان كان بعد موضوع المقدم كانت المتصلة شديدا
 بالجملية لكون الخبر اعنه كقولنا الشمس كما كانت
 طالعة فالنهار موجود اي من شأنها ذلك اذا قلت الشمس
 كلما كانت طالعة فالنهار موجود كانك حملت هذه
 الخاصية على الشمس فتشبه الجملية وان كان حرف
 الاتصال قبله كانت متصلة خالصة ثم للمقدم ان
 استلزم التالي ما لكونه له كقولنا كلما كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجودا ومعلوم كما سألنا كقولنا
 كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة او معلوم
 علته كقولنا كلما كان النهار موجودا فالعالم مضي

علة م

مضافا

مضافا له كقولنا كلما كان زيد اباعمر فعمرا بيد يديها
 كان الاستلزام او استدلاليا فهو اللزومي والافق
 الاتفاقي كقولنا كلما كان الانسان ناطقا في ماهيته
 فلعمرا ناهقلا في ماهيته اي الاحال يفرض فيه
 الانسان ناطقا في ماهيته الاول الحار فيه ناهق
 بحسب ماهيته اما بحسب الوجود الخارجي فقد يكيد
 لجواز ان يوجد الانسان في شيء من الازمنة او على
 تقدير من المقادير الممكنة ناطقا في ماهيته ولا
 يوجد الحار اصلا فضلا عن ان يكون ناهقا
 شتم المتصلة تنقسم الى اقسام في
 الجملية من الخصوصية كقولنا ان حيتي اليوم كرم
 والمهمل ان حيتي كرمك ومن الكلية موجبه وسالبة

كما ذكرنا الآات المتصلة المطلقة لما كانت أعم من المتصلة الشرطية
 كان سلبها اختص من سلب الشرطية فانه يصدرق قولنا ليس
 البته اذا كان الانسان ناطقا يلزم ان يكون الحمار ناطقا
 مع صدق قولنا كلما كان الانسان ناطقا فالخمار ناطقا
 بمطلق الاتصال ومن الجزية موجبه وسالبة كقولنا
 قد يكون اذا اجتنبى الكرمك وقد لا يكون اذا اجتنبى
 الكرمك وليس كلما اجتنبى الكرمك وقد يكون الشئ اذا
 كان حيوانا كان ناطقا وليس للزوم هاهنا لأجل
 جنس المقدم ولا لزوم للزوم كليا بل لأجل الفصل
 فالحاصل ان كليته المتصلة وجزئها انما يكون لعموم
 الاحوال وعدم عمومها لابل كية الموضوع في المقدّم
 فانك تقول كلما كان زيد يكتب فزيد يحرك يده

فالفقضية كلياته مع شخصيته موضوع طرفها التميم الاحوال
 اي لآحال يفرض فيه المقدم الا وقد حصل فيه التالي
 وهذه الكليات انما يمكن الجزم بصدقها في الاتفاقية
 بحسب الماهية لا بحسب الوجود الخارج كما ذكرنا
 وفي الشرطية اذا اخذ المقدم بحسب الاحوال التي
 يمكن وقوع المقدم عليها لانه لو فرض المقدم على تقدير
 ان لا يلزمه التالي لا يكون التالي لازما له على هذا
 التقدير فلا يكون لازما على التقديرات كلها ممكنة
 كانت او لم تكن بل على التقديرات التي يمكن وقوع المقدم
 عليها فقط وصدق المتصلة وكذا باليس لصدرق جزئها
 وكذا بالان المتصلة الصادقة قد ترتكب عن صائتين
 وعن كاذبتين لانه متى لزم صادقة صادقة كان

نقيض اللزوم لأن النقيض اللازم لوجوب اشفاء
 اللزوم عند اشفاء اللازم كقولنا في النهار كلما كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود يلزمه كلما لم يكن النهار
 موجوداً لم تكن الشمس طالعة مع كونها كاذبة بين طلوع
 الشمس وجود النهار وقد يتركب عن مقدم كاذب
 وتالي صادق لاحتمال كون التالي اعم من المقدم كقولنا
 ان كان الفرس انساناً فهو حيوان فالانسان الذي
 هو المقدم كاذب والتالي الذي هو الحيوان صادق
 لكونه اعم من المقدم وعكسه وهو ان يكون المقدم
 صادقاً والتالي كاذباً محال لامتناع كون الكاذب
 لازماً للصادق وقد يكون بحيث لا يتعين الصدق
 والكذب فيهما كقولنا ان كان عبد الله يكتب فإنه

يتركب منه اذا كان محمول الحال في الكتابه وعدم الكتابه
 وفي الحركة وعدم الحركة اما الكاذبة فعلى الوجه الحسنه
 التي ذكرناها في الصادقه وهي عن صادقين وعن كاذبين
 ذتين وعن محمول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب
 وتالي صادق وعن مقدم صادق وتالي كاذب الذي
 هو محال في الصادقه لكن الكاذبه عن جزئين صا
 دقين محال في الاتفاقيه جازين في اللزوميه لجواز اجتماع
 غير متلازمين في الوجود وتعدد المتصلات ليس لتعدد
 مقدمها كقولنا كلما كانت الشمس طالعة والشمس حيه
 فالارض مشرقه بل لتعدد تواليها كقولنا ان كان
 هذا انساناً فهو حيوان وناطق وضاحك الى غير
 ذلك والمتصله الوجبه يلزمها سالبه مركبه من مقدمها

ونقيض تأليها لأنه متى صدق قولنا كلها كانت الشمس طالعة
فالزها رليين بوجوده ولا كذب الموجبه وبالعكس
ولا كذب التالي ويلزمها منفصلة مانعة من الجمع بين
المقدم ونقيض تأليها ومنفصلة مانعة من الخلو عن نقيض
مقدمها وعين تأليها ويلزمها منفصلة تنالبه للعناد
بين مقدمها وبين تأليها أما لا يلزمها المنفصلة الموجبه
لامتناع التعاند والتنافي بين اللازم والملزوم بثبوتها
ولا كذب اللزوم هـ أما المنفصلة المانعة الجمع من
بين مقدمها ونقيض تأليها فنقولنا أما أن تكون
الشمس طالعة وأما أن لا يكون الزها موجوداً إلا
الجمع بين صدق المقدم ونقيض التالي ولا كذب
اللزوم وأما المنفصلة المانعة من الخلو بين

نقيض

فرد

نقيض المقدم وعين التالي فنقولنا أما أن تكون الشمس
طالعه وأما أن يكون الزها موجوداً إلا كذب نقيض المقدم
مع كذب التالي ولا كذب اللزوم هـ وأما المنفصلة
التالبيه للعناد بين المقدم والتالي فنقولنا ليس التبع
أما أن تكون الشمس طالعه وأما أن يكون الزها موجوداً
لامتناع التعاند والتنافي بين اللازم والملزوم بثبوتها
ولا كذب ذلك اللزوم وهذه القضايا امتلازمه متعا
على معنى متى صدق واحد منها صدق البواقي ولا كذب
ذلك الواحد إلا المنفصلة التالبيه لأن ليس يلزم من
عدم التنافي بين الشئين فلازمها الاحتمال أن يقع
وجود كل واحد من الشئين مع وجود الآخر وعدمه
فصل في الشرطية المنفصلة هـ وهي التي

كسـ

حكم فيها امتناع اجتماع امرين أو أكثر بثبوتها وإلغائها وهي
 المانعة من الجمع والخلو وهي المنفصلة الحقيقية أو بثبوتها فقط
 وهي المانعة من الخلود دون الجمع وهي أقسام المنفصلة للثبوت
 أو ببل امتناع اجتماعها وهي المنفصلة السالبة أما المانعة
 من الجمع والخلو قد تكون ذات جزئين وهو ما إذا كان
 الموضوع في مقابلة القضية تقيضا كقولنا كل عدد
 زوج أو لا زوج أو ما يماويه كقولنا ما كل عدد أما
 زوج أو فرد لكون الفرد مساويا لا الزوج الذي هو
 تقيض الزوج وامتناع اجتماع التقيضين على الصدق
 والكذب معا وقد يكون ذات ثلثة اجزا كقولنا
 هذا العدد إما أن يكون ذات زائدا أو ناقصا أو
 مساويا للعدد الآخر وقد يكون ذات أربعة اجزاء

كقولنا هذا العدد إما أن يكون فردا أو زوج فردا أو زوجا
 أو زوج زوج وفرد وقد يكون ذات اجزا غير متناهية
 كقولنا هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلثة وهكذا
 وغير النهاية لساوات كل واحد منها بفيض البواقي
 وامتناع اجتماع التقيضين على الصدق والكذب وإلغائها
 المنفصلة المانعة من الجمع وهي التي حكم فيها بامتناع
 اجتماع امرين أو أمور بثبوتها فقط وهو ما إذا كان الموضوع
 في مقابلة القضية شيئا أخص من تقيض القضية لاستلزام
 الأخص الأعم الذي هو تقيض القضية غير عكس وامتناع
 اجتماع التقيضين على الصدق كقولنا هذا الشيء إما أن
 يكون حجرا أو شجرة لأن الحجر الذي تقيض الحجر لا أعم
 من الشجر لكونه منقسما إلى الشجر والمدر وغيره وكون

وكون المنقسم الى الشئين اعم من كل واحد منهما وقد يكون
ذات اجزاء مما شئت لامتناع اجتماع صدق حقيقتين
مختلفتين او اكثر على شئ واحد لما ذكرنا من استلزام كل
واحد منهما بيقض البواقي وامتناع اجتماع القاضين
على الصدق ولكن يحتمل كذبها باسرها عليه لما ذكرنا
من كون نقيض كل واحد منهما اعم من البواقي وعدم
استلزام الاعم الاخض من غير عكس واما المفضلة
المانعة من الخلو وهي التي حكم فيها بامتناع اجتماع
امر من اشياء فقط وهو ما اذا كان الموضوع في مقابلة
القضية شيئا اعم من نقيضها لاستلزام كذب الاعم
كذب الاخض من غير عكس وامتناع اجتماع القاضين
على الكذب وهذا القسم قد يكون احد جزئيه مرجحيا

والاخر سالبها لما اذا وضع مكان طرف الموجب موجبا الاخر
اعم منه او وضع مكان الطرف السالب سالبا لآخرها اعم
منه كقولنا اما ان لا يكون الشئ انسانا او يكون حيوانا
لاق الحيوان اعم من الانسان الذي هو نقيض الانسان
لاقسامه الى الانسان وغيره وكون المنقسم الى الشئين اعم
من كل واحد منهما وكقولنا اما ان يكون زيد في الحجر
واما ان لا يعرف لاق لا يعرف اعم من عدم كونه في الحجر
فلا يكذبان جميعا والا لكذب اليقضان لما ذكرنا من
استلزام كذب الاعم كذب الاخض من غير عكس لكنها قد
تصدقان لاق الوصف لا يكون اعم من نقيض الشئ الا
بحصوله مع ذلك الشئ وقد يكون ذات جزئين متساويين
كما اذا وضع مكان الطرف الموجب من القاضين سالبا

لازمًا اعم منه كقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون فمسألة
الافريس الموضوع في مقابلة الانسان اعم من نقيضه
للوجب وهو الانسان لا تقسامه الى الانسان وغيره
وكون المنقسم الى اثنين اعم من كل واحد منهما فلا يكذب
معًا ولا الكذب النقيضان لما ذكرنا من استلزام كذب
الاعم لكذب الاخص من غير عكس لكثرهما لا يكذبان حين
لا صدقهما يتوقف على وجود الموضوع فيجتمعان
على الكذب لا محالة عند عدمه كقولنا اما ان يكون
زيد في البحر واما ان يكون في البر لا تهما يكذبان عند
عدم زيد أصلاً وأمراساه المنفصلة
تنقسم ايضا الى موجبة مخفوضة كقولنا في هذه الدار
اليوم اما علم وبكر حيث علم امتناع اجتماعهما ثبتا

والفقار

واشفاقا الى مهلكه كل قولنا كل حيوان اما انسان او
لا انسان وكل لا انسان اما فريس او لا فريس ينبج كل حيوان
اما انسان او فريس او لا فريس والى موجبه كليته كقولنا
دائما كل عدد اما زوج او فرد ودائما كل زوج اما
تنقسم الى فردين او الى زوجين ينبج دائما كل عدد اما
فرد او تنقسم الى فردين او الى زوجين والى سالبة
كليته كقولنا ليس البتة اما ان يكون العدد زوجا و
اما ان لا يكون فردا وكقولنا ليس البتة الحيوان اما
انسانا واما ناطقا او الى موجبه جريده حقيقه كقولنا
قد يكون العدد اما زائدا وناقصا حيث علم اللاسوا
فعلا وقد يكون للخط اما ان يكون ناقصا او سائدا
لخط آخر حيث علم الان زيادة قطعها كما في محور العالم

قد يكون الانسان امانا زيدا واما عمر احيث علم اشفا
غيرهما قطعاً والى سالبه جزئية كقولنا قد لا يكون الا
اما عمر او زيدا حيث علم اشفا وهما قطعاً لعدم العا
في ارتفاعها وكقولنا ليس ايما كل حيوان اماناً نفساً
او مستشفاً وكل واحد من جرى المنفصلة قد يكون
مشاركاً الاخر في جزئية معاً وفي احدهما فقط
او مبايناً لاخر جزئية معاً كقولنا هذا الشيء اماناً
ان يكون موجوداً واما ان لا يكون هذا الشيء موجوداً
وكقولنا اماناً ان يكون الصانع موجوداً واما ان
يكون العالم قد زيدا وحرف الانفصال اماناً ان كان
بعد موضوع المقدم كانت المنفصلة تشريفاً تشبه
بالجملية لكون الخبر غرضاً عنه كقولنا كل عدد

اما ان يكون زوجاً وفرداً اي كل واحد واحد من
الأعداد لا يخلو عن هذين الوصفين وهي في قوة الجملة
الاتان المنفصلة المركبة من الكلمتين اذا كان حرف
الانفصال فيها متقدماً على الموضوع كانت مانعة للجمع
فقط كقولنا اماناً ان يكون كل عدد زوجاً واما ان يكون
كل عدد فرداً الاحتمال كون بعض العدد زوجاً وكون بعضه
فرداً واما المنفصلة الحقيقية ومانعة للخلو
لا يجوز ان تكون كاذبة الاجزاء والالزم كذب التقييد
وما نفع الجمع يجوز كذب الكل ولا يجوز صدقها ومانعة
الخلو بالعكس يعني يجوز صدق الكل ولا يجوز كذبها
والتأليبة المتفصلة اماناً تصدق لصحة اجتماع جزئها
على الصدق وعلى الكذب ولعدم التعارض أصلاً

والموجبة الجزئية إنما تصدق حيث كانت اجزاء المنفصلة ^{لحقيقة}
 الكلية ثلثه فعدا ارتفاع احد مائتي الانفصال الحقيقي من الباء ^{من}
 كقولنا قد يكون الخط اما زائدا او مساويا للخط اخر كما قلنا
 في مجرى العالم فصل في تلازم المنفصلات
 المنفصلة للموجبة حقيقة كانت او غير حقيقة يلزمها من
 جنسها سالبية مركبة من احد جزئيهما ونقيض الآخر ويلزمها
 متصلة مركبة من جزئى المنفصلة الحقيقية وما نفع الجمع
 والا لزم صدق التقيين او كذبهما معا هذا خلف فثبت
 اعتكاف ان المنفصلة الحقيقية يلزمها متصلة مركبة من احد
 جزئيهما ونقيض الجزء الآخر تلازمه للمقدم والتالي والآ
 كذبت المنفصلة الحقيقية كقولنا دائما كل عدد اما زوج
 او فرد فان كان زوجا فليس بفرد وان لم يكن فردا فهو

موجبة مركبة
 منهما جميعا ايضا ويلزمها
 سالبية متصلة

زوج

زوج وان كان فردا فهو ليس بزوج وان لم يكن زوجا فهو فرد
 والمنفصلة المانعة من الجمع يلزمها متصلة مقدمها آخر
 جزئى المنفصلة وتاليها نقيض الجزء الآخر والا لكذبت المنفصلة
 كقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا فان كان شجرا
 فهو ليس بشجرة وان كان شجرا فهو ليس بحجر لكن علمها وهو قولنا
 ان لم يكن شجرا فهو حجر محال لكون للمقدم اعم من التالى
 وعدم استلزام الاعم الاخص واما المنفصلة المانعة من
 الخلق فقط يلزمها متصلة مقدمها نقيض آخر جزئى المنفصلة
 وتاليها الجزء الآخر والا لكذبت المنفصلة كقولنا هذا الشيء
 اما ان لا يكون انسانا واما ان يكون حيوانا فان كان
 انسانا فهو حيوان وان لم يكن حيوانا فهو لا انسان
 وكقولنا اما ان يكون زيدا في البحر واما ان لا يفرق

فان لم يكن في البحر فهو لا يفرق وان كان يفرق فهو
في البحر وكقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون انسانا ولما
ان لا يكون فوسا وان كان انسانا فهو ليس بفرس وان
كان فرسا فهو ليس بانسان لكن عكسها محال لكون
المقدم اعم من التالي وعدم استلزام الاعم الاخص من
غير عكس **فصل في تركيب الشرطيات**
كل واحد من المتصل والمفصل اما يتألف من حليتين او
متصلتين او منفصلتين او حلي ومتصل او حلي ومنفصل
ولما عرفت ان المتصلة تتميز بالمقدم فيها عن التالي بالطبع لا
حقا لكون التالي اعم من المقدم من غير عكس لا جرم
ممكن وقوع كل واحد من الثلاثة الاخرى على وجهين
لو وقع بعض اجزاء المتصلة في هذه الثلاثة مقدما

تارة وبالسخرى ولا كذلك في المتصلة لعدم تميز المقدم
والتالي فيها بالطبع لانه لا تفاوت فيها البتة بين ما يحل
المقدم تاليا والتالي مقدما ولا كذلك في المتصلة لما مر
فالمفصلات تسع والمفصلات ست اما امثلة المتصلة
فالأول من حليتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالزهراء
موجوده والثاني من متصلتين كقولنا ان كان كذا كانت
الشمس طالعة فالزهراء موجوده فكلا لم يكن الزهراء موجودا
لم تكن الشمس طالعة والثالث من منفصلتين كقولنا
ان كان كل حيوان اما انسانا ولا انسان فكل جرم اما
انسان ولا انسان والرابع من حلي مقدم ومتصل
تال كقولنا ان كان هذا عدداً لذلك فقي وجد هذا
ذاك والخامس عكسها كقولنا ان كان متي وجد هذا

وجرد ذلك فذلك لانهم لهذا ٥ والسادس من حمل مقدم
ومفصل قال كقولنا ان كان هذا الشيء عرداً فهو اما زوج
او فرد ٥ والتابع عليها كقولنا ان كان هذا الشيء اما بياناً
اوسوداً فهو لون والثامن من متصل مقدم ومفصل قال
كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فاما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجوداً
والتاسع عليها كقولنا ان كان كل عرداً اما زوج واما
فرد فان كان زوجاً فهو ليس بفرد ٥ واما امثلة للتفصيل
فالاول من جملتين كقولنا كل عرداً اما زوج او فرد والثاني
من مفصلتين كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس
فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار ليس بموجود ٥ والثالث من مفصلتين

لهم

كقولنا هذا الحي اما صفر او يه او دموي واما بلفظه
اوسود او يه بيان المحصر ان الخط الموجب للحي اما حار او
بارد لا يختار اخلط البدر في هذين القسمين تسليماً من
اهل صناعة الطب ثم انقسام الحاد الى الدم والصفر او
البارد الى البلق والسوداء والرابع من حمل ومفصل كقولنا
اما ان لا يكون طلوع الشمس على وجود النهار واما ان
يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني
من حمل ومفصل كقولنا هذا الشيء اما ان يكون
زوجاً او فرداً ولا يكون عرداً ٥ والسادس متصل
ومفصل كقولنا اما ان يكون قد يكون اذا كانت
الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجود الموجب
التعاند الكلي بين طلوع الشمس وجود النهار وعند

كذب هذه القصة الجزئية الموجبه وهي قولنا قد يكون
 اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **فصل**
 في القياس اذا استدلت بشئ على شئ فاما ان يكون
 احدهما دخلا في الثاني او لم يكن فان كان الاول
 كان احدهما اعم من الثاني واما ان تستدل بالعام
 على الخاص وهو القياس كما استدلتنا بنبوت الخاتم
 للحيوان الذي هو اعم من الانسان على ثبوته له
 او بالخاص على العام وهو الاستقراء كما استدلتنا
 بنبوت حركة الفلك الأسفل عند الموضع للفرس والثور
 على ثبوته للحيوان واما ان لم يكن احدهما دخلا
 في الثاني وجب دخوله تحت كلي وهو التمثيل وكأنه
 مركب من القياس والاستقراء لانا استدلت بنبوت

الحكم

الحكم

الحكم في محل الوفاق على ارتباطه بالوصف المشترك فيه وهو
 نسبة الاستقراء به على ثبوته في الجزأ الآخر وهو شبه القياس
 والقياس قول مؤلف من اقوال اذ سلمت لزوم عند لذاته
 قول آخر فنقولنا من اقوال احتزنا عن المقدمة الواحدة
 لانها تتبع العكس وعكس القبيض وكذب القبيض مع انها
 ليست بقياس وقولنا متى سلمت لا نريد بها كونها مسلمة
 في نفسها بل بحيث لو سلمت لزوم عند المطلوب يعني بالزوم
 الزوم الذي يعني به ان شعور الزهن بالمقدّماتين
 على الترتيب الخاص مما يستلزم الحكم بالنتيجة ثم القياس
 يقيم بحسب صورته الى ما يكون النتيجة او يقيضها مذكور
 مذكور فيه بالفعل وهو الاستثنائي والا فلا يكون
 لذلك وهو لا يتراعى وهو يقيم بحسب ما عنده يتركب

الما يتركب من الحليات والمقتلات او المنفصلات او
الحلي والمقتل او الحلي والمنفصل والمقتل والمنفصل وجب
التركيب الى الاشكال الاربعه لان كل قصته لها طرفان
فاذا كانت النسبة بينهما مجهوله طلبنا ثالثا يكون نسبة
اليها مجتبه حتى عرفنا النسبة المجهوله وذلك
الثالث لا بد وان يكون الى الحلي الطرفين له نسبة معلومه
ونسبة ذلك محصل مقدمتان فهذا الثالث يسمى بالاول
لتوسطه بين طرفي النتيجة فالقياس لا بد فيه من
وحدود ثلثه ولتقريب من الحليات كقولنا كل اب
وكل ج نكاح فحدان منهما موضوع المطلوب و
مجهوله فالموضوع يسمى بالصغير والمحول يسمى بالكبير والمقتل
التي فيها الاصغر بالصغير والتي فيها الاكبر بالكبرى والجماع

الاصغر

الاصغر والاكبر بالنتيجة ثم الاوسط ان كان محولا في الصغير
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول لان الترتيب الطبيعي
فيه فقط لان الذهن ينقل من الموضوع الى الاوسط في
الحول فان عكست كبراه صارا الاوسط محولا في المقد
جميعا وهو الشكل الثالث ولذلك يرتد الثالث الى
الاول بعكس الصغير وان عكست كلتي مقدمتيه
صار الاوسط موضوعا في الصغير محولا في الكبرى وهو
الشكل الرابع وهو في غاية البعد عن الطبع لتغير كلتي مقدمتيه
عن النظم الطبيعي ووقوع الطرفين في الوسط والوسط في
الطرفين واشتركت الاشكال الاربعه في انه لا قياس عن
جزئين ولا عن سالتين ولا عن صغير سالتين كبراه
جزئيه الا في الوجوديات والممكنات الى اقصه وجب

مستبه

مادته الى ما يتركب من القهيات وهو البرهان والى
ما يتركب من السمات من الخاصة والعامة فهو الج
والى ما يتركب من المظنونات وهو الخطابية والى ما يتركب
من المظنونات المشبهة بالحق والمسلم والمظنون وهو
المغالبي والى ما يتركب من الخيلات وهو الشعري اما
الشكل الاول فيخرج المصورات الاربع لانها خرج
الاصغر وكله تحت الاوسط المندرج تحت الاكبر
انها جاكليا اما بالنسبة او لا يجاب هو كون المندرج
تحت الاكبر المندرج تحت الشيء مندرجا تحت ذلك الشيء
بمعين ذلك الحكم فيكون شرطه في الانتاج كون
الصغرى موجبه والاعلم يندرج الاصغر تحت الاوسط
فلا يتعدى اليه ما حكم به على الاوسط اعجابا كان

او

او

او سلبا لكثر الوكانت موجبه سالبة يلزمها صدق
موجبها فكانت تنتج بالعرض لاستلزام الموجبة المنجبة
بالذات وكون الكبرى كليتة والاحراز ان يكون
ما حكم به على الاصغر غير الذي حكم عليه بالاكبر فلا
يتخذ الوسط ولا يتعدى اليه الحكم ونظر ان القرو
المنجبة اربعة لان الصغرى الموجبه ان كانت
كليتة فهي مع الكبرى الموجبه الكليتة تنتج موجبه كليته
ومع الكبرى السالبة تنتج سالبة كليته وان كانت
جزئية فهي مع الكبرى الموجبه الكليتة تنتج موجبه
جزئية ومع السالبة الكليتة تنتج سالبة جزئية
واما الشكل الثاني فلا ينتج الا السلب لان
حاصله راجع الى الاستدلال يتنافى لاوازم على

تتألف الملاحظات لامتناع اختلاف التفاضلات في الزمان
ويكون شرطه في الاستنتاج اختلاف مقدماته في الكيف
ليحصل التناقض في الزمان وكون الكبرى كميته لا احتمال
كون الأكبر اعم من الأصغر والأوسط وعدم استلزام
سلب احدا لاخصين عن الآخر وحمله على بعض الاعم
او حمله على كل الآخر وسلبه عن بعض الاعم سلب
الأكبر الاعم عن الأصغر الاخص والابطال العموم
الاول قولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان
فرس فاقته لا ينتج سلب الحيوان عن الانسان و
مثال الثاني قولنا كل انسان فاطم وبعض الحيوان
ليس بناطق فاقته لا ينتج سلب الحيوان عن الانسان
لامتناع كون الاعم سلوبا عن الاخص والابطال

العموم

العموم

العموم فاذا القرب المنتجة اربعة لاق اشراط اختلاف
مقدماته في الكيف اسقط من الاقسام الستة عشر
واشراط الكبرى كميته اسقط اربعة اخرى فبقى الفرد
المنتج اربعة بالضرورة لاق الصغرى ان كانت كميته
موجبة او سالبة ففيه مع الكبرى الكليتين تنتج شيئا
كميته وان كانت جزئية موجبة كانت او سالبة
فهي مع الكبرى الكليتين تنتج سالبة جزئية لا
الاوسط لزم احد الطرفين وباقي الطرف الثاني
فبين الطرفين منافاة واما التشكل الثاني
فلا ينتج الجزى لاقته لواجتمع امران وهما
الأصغر والأكبر في شيء واحد وهو الاوسط
حصل بينهما الالتقاء هناك ونهاية اداة الالتقاء

كون م

كانت م

وعدمه مشكوك فلا جرم كانت النتيجة فيه فيكون شرطه
استحاده كون إحدى مقدماته كلية والاحتمال ان يكون
البعض الذي فيه الأصغر مغايراً للذي فيه الأكبر فلا يحد
الوسط فلا يحصل الالتقاء كالجنس إذا حمل على بعضه أحد
نوعيه وحمل على بعضه الآخر النوع الآخر وحمل على
البعض الآخر فصل النوع الأول أو سلب عنه فإنه لا
يخرج لا سلب ولا إيجاب مثال الأول قولنا بعض الحيوان
إنسان وبعض الحيوان فرس فإنه لا يخرج الإيجاب وهو
قولنا بعض الإنسان فرس ومثال الثاني قولنا بعض
الحيوان إنسان وبعض الحيوان ناطق وليس بناطق فإنه
لا يخرج السلب وهو قولنا بعض الإنسان ليس بناطق
وكون الصغرى موجبه لاحتمال كون الأكبر جنساً للأصغر

ولهذا

والأوسط أو فضلاً للأوسط ولا يلزم من سلب أحد النوعين
عن النوع وحمل الجنس على النوع الآخر وحمل فصله عليه
سلب الجنس عن ذلك النوع الملوّب أو حمل الفصل على ذلك
النوع الملوّب مثال الأول قولنا لا شيء من الإنسان يفرس
وكل إنسان حيوان فإنه لا يخرج السلب وهو قولنا بعض
الفرس ليس بحيوان مثال الثاني لا شيء من الإنسان يفرس
وكل إنسان ناطق فإنه لا يخرج الإيجاب وهو قولنا
بعض الفرس ناطق وإذا لم يخرج السلب ولا الإيجاب
فلا يخرج أصلاً فاشترط كليتة إحدى مقدماته استقطب
من الأقسام الست عشرة أربعة واشترط إيجاب الصغرى
استقطب ستة فبقت الصغرى المنجدة لأن الصغرى استقطب
ستة فبقت الصغرى المنجدة ستة لأن الصغرى الموجبة

ستة

ان كانت كليته فهي مع الكبرى الموجبتين ينتج موجبه جزئيه
ومع الكبرى السالبتين ينتج سالبة الجزئيه وان كانت
موجبه جزئيه فهي مع الكبرى الموجبه الكليه ينتج موجبه
جزئيه ومع الكبرى السالبة الكليه ينتج سالبة جزئيه
واما الشكل الرابع فلا ينتج الكلي موجبا لكن ينتج
سالبا لان طريق استنتاج الكليتين في الشكل الرابع اندراج
الاكبر تحت الاوسط المندرج تحت الاضغر اندراجا
كليا اما بالتب او بالاجاب فيكون كل الاكبر اصغر
او لا شيء من الاكبر اصغرا الا ان الموجبه الكليه لما لم
يجب انعكاسها كليته بل جزئيه كانت النتيجة كليته ونظر
استنتاج الشكل الرابع ان لا يكون السالبة الجزئيه مستعملة
فيه اصلا لان الوجود لنا احدى مقدمتيه سالبة جزئيه
النتيجة كليته

جزئيه والسالبة
الكليه لما وجب
انعكاسها كليته كانت
النتيجة كليته

فلا بد وان تكون الاخرى موجبه كليته لانه لا يتبين
عن جزئيتين ولا عن سالبتين وحيد اما ان يجعل السالبة
الجزئيه صغرى او كبرى اما الاول ولا ينتج لاحتمال كون
الاول جنسا للاصغر والا كبر فاذا سلطنا الاضغر على بعض
الجنس وحملنا الجنس على فصل النوع الاول او حملنا
الجنس على نوع آخر تحت ذلك الجنس فانه لا ينتج لا
ولا الاجاب مثال الاول قولنا بعض الحيوان ليس
بإنسان وكل ناطق حيوان فانه لا ينتج التلب وهو
قولنا بعض الانسان ليس بناطق مثال الثاني قولنا
بعض الحيوان ليس بإنسان وكل فرس حيوان فانه لا
ينتج الاجاب وهو قولنا بعض الانسان فرس واذ لم
ينتج لا التلب ولا الاجاب لم ينتج اصلا والثاني لا ينتج

أصلاً أيضاً لاحتمال كون الأوسط فضلاً للأصغر وكون
 الأكبر جنساً له ومبايناً للأصغر مباينة كليته فإذا احتملنا
 الأصغر على كل فضلة وسلبنا الفصل عن بعض الجنس
 أو عن مباينين الأصغر مباينة كليته سلباً جزئياً فإنه
 لا ينتج التلب ولا الإيجاب مثال الأول قولنا كل ناطق
 إنسان وبعض الحيوان ليس بناطق فإنه لا ينتج التلب
 وهو قولنا بعض الإنسان ليس بحيوان ومثال الثاني
 كقولنا كل ناطق إنسان وبعض الفرس ليس بناطق
 فإنه لا ينتج الإيجاب وهو قولنا بعض الإنسان
 فرس فإذا لم ينتج لا التلب ولا الإيجاب لم ينتج
 والشرط الثاني في استنتاج هذا الشكل هو أن لا
 يكون الكبرى كليته موجبه إذا كانت الصغرى ^{جزئية}

جزئية لاحتمال كون الأوسط جنساً للأصغر والأكبر
 فإذا احتملنا الأصغر على بعض الجنس وحملنا الجنس على نوع
 آخر وعلى فضل الأصغر حملاً كلياً فإنه لا ينتج التلب
 ولا الإيجاب مثال الأول قولنا بعض الحيوان إنسان
 وكل فرس حيوان فإنه لا ينتج الإيجاب وهو قولنا
 بعض الإنسان فرس مثال الثاني قولنا بعض الحيوان
 إنسان وكل ناطق حيوان فإنه لا ينتج التلب وهو قولنا
 بعض الإنسان ليس بناطق وإذا لم ينتج لا التلب ولا
 الإيجاب لم ينتج أصلاً لم نقول اشتراط الشرط الأول
 اسقط الأقسام الستة عشر سبعة واشتراط الشرط
 الثاني اسقط ضرباً آخر واشتراط أن لا يكونا جزئيين
 ولا سالبين ولا صغرى سالبة كبراً ما جزئية تنقطع

ثلاثة فبقت الضروب المتجهة خمسة لان الصغرى الموجبة
 ان كانت كلية فهي مع الكبرى الموجبتين تنبع موجبة جزئية
 وان كانت جزئية فهي مع الكبرى التالية تنبع سالبة جزئية وان
 فهي مع الكبرى التالية تنبع سالبة جزئية كانت الصغرى سالبة كلية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية
 تنبع سالبة كلية **فصل في البراهين التي بين**
 بها التنازع وهي اربعة احدها الرد الى ما هو الاقرب
 الى الطبع وذلك اما بالعكس او بجعل الكبرى صغرى
 او الصغرى كبرى او بهما جميعا وعكس النتيجة حتى يحصل
 المطلوب اماردة الشكل التالي الى الاول فبعكس الكبرى
 والثالث بعكس الصغرى والرابع اماردة جعل الصغرى
 كبرى او الكبرى صغرى او بعكس كلتي مقدمتيه ونظيره
 من الشكل الثاني قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من

الحجاء حيوان وانما ينبع لاشي من الانسان بحجاء دائما
 بيانه بعكس الكبرى وهو قولنا لاشي من الحيوان بحجاء
 حتى يرتد الى الشكل الاول فينبع ما ذكرنا ونظيره من
 الشكل الثالث قولنا كل انسان حيوان وكل انسان
 ناطق فبعض الحيوان ناطق بيانه بعكس الصغرى حتى
 يرتد الى الشكل الاول فينبع ما ذكرنا ونظيره من الشكل
 الرابع قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
 فبعض الحيوان ناطق بيانه بجعل الكبرى صغرى و
 الصغرى كبرى حتى يرتد الى الشكل الاول فينبع كل ناطق
 حيوان ثم تعكس النتيجة حتى تنعكس الى المطلوب وهو
 قولنا بعض الحيوان ناطق والثاني البيان الملقى
 وحاصله الاستدلال بامتناع لازم احد النقيضين

على امتناعه وبه على ان الحق هو النقيض الآخر ونظيره
من الشكل الثاني لو كذب قولنا لا شيء من الانسان مجاد
دائما لصرق نقيضه وهو قولنا بعض الحيوان جساد
بالاطلاق العام فقم الصغرى الى الكبرى هكذا بعض
الانسان جساد بالاطلاق العام ولا شيء من المجاد حيوان
دائما ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس حيوان
دائما وقد كان كل انسان حيوان بالاطلاق العام
هذا خلف ونظيره من الثالث لو كذب قولنا بعض
الحيوان ناطق بالاطلاق العام لصرق نقيضه وهو
قولنا لا شيء من الحيوان ناطق دائما فقم الكبرى
الى الصغرى هكذا كل انسان حيوان بالاطلاق العام
ولا شيء من الحيوان ناطق دائما ينتج من الشكل الاول لا شيء

م

٢٩

من الانسان ناطق دائما فتعكس لا شيء من الناطق بانسان
دائما وقد كان كل انسان حيوان بالاطلاق العام هذا
خلف الثالث البيان الذي هو ما ذكره في بيان
اشراج اشكال الادبقة والرابع البيان الافتراضي ونظيره
الشكل الثاني في الضرب الرابع منه وهو قولنا بعض الحيوان
ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس ناطق
ولا يمكن بيانه بالرد الى الشكل الاول لان الموجبة الكلية انما
تتغكس جزئية ولا قياس عجزيتين بل الافتراض فقم
بعض الحيوان الذي هو ليس بانسان فمسألة تقول بعض
الحيوان فرس ولا شيء من الفرس ناطق فبعض الحيوان ليس
بناطق وطريق اخر وهو ان نقول لا شيء من الفرس بانسان
وكل ناطق بانسان فلا شيء من الفرس ناطق ثم نقول بعض

دائما ينتج من الشكل الاول
لا شيء من الانسان ناطق
دائما م م م م

بعض الحيوان فليس ولا شيء من الفرس بناطق فبعض الحيوان
ليس بناطق ونظيره من الشكل الثالث في الضرب الرابع
منه وهو قولنا أكل إنسان حيوان وليس كل إنسان
عالم فبعض الحيوان ليس بعالم لا يمكن بيانه بالدخول إلى الشكل
الأول لما ذكرنا أن الموجبة الكلية إنما تعكس جزئية
ولا قياس من جزئيتين بالأعراض فتقرض بعض الإنسان
الذي هو ليس بعالم طفلا فنقول بعض الحيوان طفل
ولا شيء من الطفل بعالم وطريق آخر وهو أن نقول كل
طفل إنسان وكل إنسان حيوان فكل طفل حيوان فنشكر
بعض الحيوان طفلا ولا شيء من الطفل بعالم فبعض الحيوان
ليس بعالم **فصل في الاختلاطات من**
الشكل الأول وهو في كل ضرب منه مائة وثلاثة

ولتين

وستين اختلاطا لأن القضايا الثلاثة عشر موزعة في
فقرها فنكون بالعدد هذا المبلغ وهي على كثرتها مرتبة على
ثلاثة أقسام أما القسم الأول وهو أن الأصغر متى
كان داخلا بالفعل تحت الأوسط وذلك فيما عدا الكبير
وهو إحدى عشر نوعا من القضايا وكانت الكبرى قصية
لا يعتبر فيها دوام المحول بحسب دوام وصف الموضوع
وذلك فيما عدا الشرطيتين والعرفيتين وهي تسعة أنواع
من القضايا كانت النتيجة في الكل تأبعده للكبرى لأن معنى
الكبرى في جميعها أن كل ما ثبت له الأوسط كيف كان
ثبت له الأكبر وسلب عنه أما من غير بيان جهة إن
كانت مطلقة أو مع بيان جهة خاصة أن كانت جهة
والأصغر مما است له الأوسط فيكون محكما عليه بالأكبر

بين تلك الجهة آلا في الضرورية مع الكبرى السالبة
الدائمة فان النتيجة فيها تابعة للضرورة والالزام كذا
الضرورة له واما القسم الثاني فوان تضم الصغرى
لاخرى عشر مع الكبرىات المشروطتين والعرفيتين و
طريقه ان اختلاط الكبرى المشروطة والعرفية العا
مع ما لا يعتبر فيه الضرورة والالزام اصلاح الضر
وهي المطلقة العامة والوجوديين ان ينتج مطلقة
عامة واختلاط هذه الثلاثة مع الكبرى الخاصتين
نتج لادامة لان استدامة وصف الأصغر لا وسط غير
معلوم في الصغرى فلا ينتج استدامته للأكبر ولا يتعد
اليه هذا الحكم لعدم الحاد الاوسط في هذا الحكم واذا
خرج هذا الحكم من السبيل بقي اصل الثبوت والاشقاء

مع العامين وهي المطلقة العامة وهي الخاصتين اصل
الثبوت والاشقاء مع الالزام وهي الوجودية الملا
دايمه واختلاط الصغريات التي يعتبر فيها الضرورة او
الالزام بوجوده مع الكبرى المشروطة العامة ينتج كالضر
لان مستديم المستديم للشي مستديم لذلك ضرورة ان
كانت الضرورية مشتركة بينهما ومحتملا له ان لم يكن الضر
مشركة بينهما الا مع الصغرى الخاصتين فان النتيجة فيها
عامة الصغرى ومع الصغرى الوقتيتين فان النتيجة
فيها وتبقى تحت الالزام والضرورة لان استثناء نفقض
المقدم لا ينتج بعض التالي ومع الكبرى العرفية العا
نتج كالكبرى لما ذكرنا ان المستديم للمستديم للشي مستديم
لذلك الشيء واستثناء نفقض المقدم لا ينتج بعض التالي

الآفي الصغرى الوقيتين فان النتيجة فيها وتى مطلق
محتمل للصرف والروام لان ستلزم المستلزم للشيء
لذلك الشيء واستثناء مقيد للمقدم لا يخرج يقين التالي
وفي الصغرى الضرورية والدايمية فان النتيجة فيها
تابعة للصغرى والآن لم كذب الصغرى الآفي الصغرى
الضرورية مع الكبرى الموجبة العرفية العامة فانه
لا يمكن بيانه بالشكل الاول ولا بالشكل الثاني بل النتيجة
فيه دايمة وبيانه باللم ومع الخاصيتين لا ينضمهما
ومن الصغرى الضرورية والدايمية قياس صادق
المقدمات لان ذلك مما يستلزم دوام الاكبر ولا
دوامه فان النتيجة في اختلاط المشروطتين مشروطة
خاصة وفيما عداها غير خاصة لان مستديم

الـ

المستديم للشيء لا دايما مستديم لذلك الشيء لا دايما الآفي صغرى
الوقتين فان النتيجة فيها مع الكبرى المشروطة الخاصة
كالصغرى ومع العرفية الخاصة وتنتج مطلق لا دايما لان
ستلزم المستلزم للشيء لا دايما مستلزم لذلك الشيء لا دايما
وهو القسم الثالث في ضم الصغرى الممكنتين الى الكبريات
الثلاثة عشر وهي مع الكبريات العر المحتملة للضرورة ينتج
خاصة لان ستلزم الشيء لنفسه بالامكان ستلزم لنفسه
ذلك الشيء لنفسه بالامكان على الاحتمال الذي كان ثابتا
لذلك الشيء لا يستحال ارتفاع امكان الاكبر الذي هو ضروري
للاوسط بقدر من التقادير الممكنة المعتملة وقومها في
العقل وهو تقدير صرف الصغرى بالفعل ولا نه لو كانت
النتيجة لزم كذب الصغرى الممكنتين ما نظام من قياسي
صغرى ضرورية جزئية وكبرى ممكنة على غلط الشكل

الثاني وذلك محال فيكون كذب ما ذكرناه من النتيجة محالاً
 وهو المطلوب ومع البريات المحتملة للضرورة نتج عنه عا
 لان الكبرى ان صدقت ضرورة لا شاع ارتقاء القو
 على تقدير من التقادير الضرورية الممكنة التي يكون الزعم
 مع الجزم باكانها متوقفاً في وقوعها ولا وقوعها
 وان صدقت لازمة كانت النتيجة ممكنة خاصة
 والمشارك بينهما انما هو الامكان العام ومع الكبرى القو
 ضرورة لما ذكرنا **فصل في اختلافات**
الشكل الثاني وهي ايضا مرتبة على
 ثلثة اقسام القسم الاول وهو ان احدى طرفي القيا
 في هذا الشكل متى كانت ضرورة او دامة والاخرى
 ايت قضية كانت فالنتيجة مع الضرورية ضرورة ومع
 الدائمة دامة والا لزم كذب الصغرى الا في القفري

المحل

المحكيتين مع الكبرى السالبة الدائمة فان النتيجة منهما علمه
 عامة يانه بالزم الى الشكل الاول بعكس الكبرى وباقي الاختلاط
 من الملكات والدايمات عقيم لا ينتج لجواز ان تكون الصفه
 الدائمة للشئ سلوبه عنه بالامكان وبالعكس مع انه لا
 يمكن سالب الشئ عن نفسه البتة واختلاط الدائم الشر
 ينتج مع وصف الدوام مشروطة عامة والا لزم كذب
 المشروطة والله اعلم به القسم الثاني وهو ان يكون
 احدى السبعه التي لا تقبل سواها العكس كبرى للصغرى
 الاخرى عشر وهو ما عدا الضرورية والدائمة فالقياس
 في هذا الشكل القسم عقيم لا ينتج لجواز اختلاف الشئ الواحد
 في العوارض في الاحوال المختلفه وامتناع سلب الشئ عن
 نفسه بدليل انه يصح ان يقال كل انسان متنفس بالا

طتين

ملاق

العام ولا شيء من الأقسام بنفسه بالاطلاق العام ولا يفتح
ان يقال لا شيء من الأقسام بالإنسان لما في ذلك من سلب
الشيء عن نفسه وقس الباقي عليه والله اعلم بالصواب
وهو ان تكون احدى الاربعة المنعكسة كبرى لهذه
الصغريات وهو مع الصغريات تتبع سوى الملكتين
نتج مطلقه عامة الا في الكبرى التالية الخاصتين
فان البيان فيها بعكس البرهان فتكون النتيجة فيها نافية
لعكسها والا لزم كذب الصغرى اما في العامين فظاهر
واما في الخاصتين فلانه متى صدق تقييد النتيجة فيها
وهي الدائمة بطل خصوصيتها والا لزم الحال الذي ذكرنا
في التتام الصغرى الداعيتين مع الكبرى الخاصتين و
اذ بطل خصوصهما بقي العموم لانا استكمل سقدير صدق

المقدمتين

المقدمتين واذا بقي العموم لزم كذب الصغرى كما لزم في
العامين الا في الصغرى الوقعيتين فان النتيجة فيها مع الكبرى
المشروطتين وفي محتمل للضرورة والروام مع العرفيتين
وفي مطلق محتمل لكل ذلك ايضا واما الصغرى الملكتين
فاختلاطهما مع الخاصتين ينتج مطلقه عامة لاستحالة الصدق
هذه النتيجة وهي الدائمة مع صدق الكبرى والا لزم
الحال الذي ذكرناه في التتام الصغرى الدائمة مع الخاصتين
ومع العامين ينتج ممكنة عامة والبيان في كل ذلك
الكبرى ان كانت سالبة وبالحلف ان كانت موجبة الا
في اختلاطهما مع الموجبة العرفية العامة فان كل واحد
منهما عقيم لا ينتج لما مر بيانه في اختلاطهما مع الدائمة
الموجبة ثم اعلم باق هذه المطلقه العامة لازمة مع مجرد

الكبرى الخاصتين لامن هذا التنبؤ لانه متى صدق قولنا
كل آيب اولاشي من آيب لاداما بلا مادم آفانه يلزم
ان لا يكون شي ما القاداما والا لزم الحال الذي ذكرنا
وهو دوام ب ولا دامة مجب دوام ذات الالف
وذلك ومحال واختلاط الصغرى الاربعة الباقية مع
نفسها بنج مشروطة عامة ان كان التاليف من المشروطين
بسيطا كان التاليف او مركبا منها ومن العرفيتين والا
لزم كذب المشروطة من المقدمتين صغرى كانت المشروطة
او كبرى وباقي الاختلاطات من العرفيتين بنج عرفية
عامة والبيان في الكل بعكس الكبرى الكبرى سوجية
والصغرى كبرى وعكسها حتى يرتد الى الشكل الاول ثم
بعكس حتى يحصل المطلوب وبالحلف ان كانت الصغرى

مناسبة

سالبة جزية **فصل في اختلاطات**
الشكل الثالث جهة النتيجة هاهنا كما في الشكل
الاول آي في اختلاط الصغريات التي يعتبر فيها الضرورة او الدوام
وهي الوقفينا والعرفيان والدائمة والمشرطينان والضرورية
فان النتيجة هاهنا مع الكبرى السالبة الدائمة دامة ومع
الكبرى العامتين مطلقه عامة ومع الكبرى الخاصتين وجوب
لادامة وفي الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة
دامة لان عكس الموجبة غير حافظ للجهة والبيان في
الكل بعكس الصغرى ان كانت الكبرى كلية وبالحلف
ان كانت سالبة **فصل في اختلاطات الشكل**
الرابع وهو بنج في ضريبة الاولين التنبؤ الايجاب مطلقا
عاما ان كان الاختلاط منه او مآيد خل تحته من القضايا

بسيطاً كان الاختلاط او مركباً وينتج ممكناتاً ان كان الاكبر
من عكسيتين بسيطاً كان الاختلاط او مركباً الآ في الصغرى الصغرى
مع الكبرى الممكنتين فان النتيجة فيها مطلقة عامة والبيان
في الكل جعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى لم عكس النتيجة
حتى يحصل المطلوب واما في ضروريته الثلثة المنتجة للطلب
فعقيم ان كان الاختلاط من التسالب السبع الغير المنعكسة
صغرى كانت السالبة او كبرى لامتناع عكسها وان كان
الاختلاط من الثلثة المنعكسة فينتج مع السالبة الضرورية
ضرورية ومع السالبة الدائمة فان النتيجة فيها ممكنة
وعلى العكس عقيم والبيان في الكل بعكس الصغرى ان كانت
سوجبة ويجعلها كبرى والكبرى صغرى ان كانت سالبة
لم عكس النتيجة حتى يحصل المطلوب وينتج مع احدي الاربعة

الباقية ان كانت كبرى مطلقاً عاماً الآ في الصغرى الممكنتين فان
النتيجة فيها ممكنة عامة والبيان في الكل بعكس الصغرى حتى يترتب
الى الشكل الثاني او بعكس كلتي مقدمتيه حتى يرتد الى الشكل
الاول فينتج المطلوب وان كانت احدي التسالب الاربعة
فاختلاط الصغرى المشروطتين مع نفسيهما ومع العرفيتين و
اختلاط الصغرى العرفيتين مع المشروطتين هذه الاختلاطات
كلها ينتج شروطه عامة ولا يلزم كذب المشروطه واختلاط
الصغرى المشروطه العامة مع الضرورية ينتج ضرورية ومع الدائم
ينتج مع صفات الدوام مشروطه عامة ولا يلزم كذب الصغرى
واختلاط صغرى العرفية العامة مع نفسها ومع خاصتها
ينتج عرفية عامة ومع الدائمتين ينتج كالكبرى واختلاط
الصغرى الخاصتين مع الدائمتين لا يتطعم منها قياس صادق

واختلاط الصغرى العرفية
الخاصة مع نفسها ومع
عامتها ينتج عرفية
عامة

المقدّمات لما مر في الشكل الأول والبيان في الكل بعكس
 الصغرى حتى يرد إلى الشكل الثاني ويجعل الصغرى كبرى والكبرى
 صغرى حتى يرد إلى الشكل الأول ثم تعكس النتيجة حتى يحصل
 المطلوب واختلاط أحد الأربعة ان كانت صغرى مع موجبات
 التوالب الغير منكسرة عقيم لا ينتج لامتناع عكس نتائج هذه
 الاختلاطات في الشكل الأول لما مر وانفجار حصول النتيجة
 في الشكل الرابع الى عكسها والله اعلم به **فصل في**
الشرطيات وهي على انواع كثيرة الا اننا نذكر منها ما هو
 اقرب الى الطبع الاول ما يتركب من المتصلات والمنفصلات منها
 ما يكون الشرط في جزء تام والمشارك فيه ان كان ثانيا
 في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
 ثالثا فيها جميعا فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيهما

تكملة

جميعا فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى ثانيا
 في الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانجاب هنا ما مر
 في الحليات والثاني ما يتركب من المتصلات والاقرب منها
 الى الطبع ما يكون على منبر الشكل الاول كقولنا هذا العدد اما
 زوج واما فرد وكل فرد اما واحد واما منقسم بغير متساويين
 فنتج هذا العدد اما زوج واحدا ومنقسم بغير متساويين ^{ثلاث}
 ما يتركب من المتصلات والمتصلات والاقرب منها الى الطبع
 ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا هذا العدد
 ان كان مقسما بمتساويين فهو زوج وكل زوج فهو اما زوج
 فرد او زوج زوج وفرد ينتج ان كان هذا العدد مقسما ^{بثلاث}
 فهو اما زوج فرد او زوج زوج او زوج زوج فرد والرابع
 ما يتركب من الحليات والمتصلات وهو على قسمين احدهما

احدهما ان يكون الحلية صغرى والمقتله كبرى كقولنا هذا
الفعل عدل وكلما كان الفعل عدلا فهو حسن نتيجه فهذا
الفعل حسن والثاني يكون المقتله صغرى والحلية كبرى كقولنا
ان كان هذا الفعل ظاهرا فهو قبيح فكل قبيح فهو ما يتحقق للوم
عليه نتيجه فهذا الفعل ان كان ظاهرا فهو ما يتحقق للوم عليه
الخامس ما يتكبر مع الحليات والمفصلات والاقرب
منها الى الطبع ما يكون الحلية صغرى والمقتله كبرى كقولنا
هذا الشيء عدد وكل عدد فهو اما زوج او فرد نتيجه هذا الشيء
اما زوج او فرد **فصل في القياسين الاستثنائي**
وهو الذي تكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل وهو
مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد
جزئها او رفع له حتى يلزم وضع الجزء الاخر او رفعه واعلم

بان المقتله نتيجه فاستثنا عينا المقدم لعين التالي واستثنا
نقيض التالي لنقيض المقدم والا لكذب للزوم وعلى العكس
لا نتيجه والا لا تقع احتمالات العوم والمقتله الحقيقة التي
هي ذات جزئين فاستثنا عينا كل واحد منها نتيجه لنقيض الآخر
والا لكذب العناد في الثبوت والامتناع جميعا وفي الاخر
فاستثنا عينا كل واحد منها نتيجه مقتضيه مركبه من البواقي
الا جزاء كقولنا هذا العدد اما زائد واما ناقص او
ساو ولكنه ليس زائدا نتيجه فهو اما ناقص او ساو
واما المقتله المانعة من الجمع فاستثنا عن كل واحد منها
نتيجه نقيض الآخر كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر لكنه شجر
فهو ليس بحجر واستثنا نقيض كل واحد منها لا نتيجه عن الآخر
والا لكذب العناد في الامتناع واما المقتله المانعة من

نقيض البواقي واستثنا
نقيض كل واحد منها
نتيجه مركبه

فاستثنى بقبض كل واحد منها ينتج عن الآخر ولا كذب
العناد في الاستثناء واستثنى عن كل واحد منها لا ينتج
بقبض الآخر ولا كذب الاعتناء في الثبوت هـ فصل
في توابع القياس لا يبر في كل قياس من مقدماتين
لأنه لا يبر فيه من معلوم يستدل به على المطلوب و
هو اما المقدم او بقبض التالي ان كان القياس استثنائيا
ولا يبر فيه ايضا من المقدمة الدالة على الملازمة فاذا
لا يبر في هذا القياس من مقدماتين احدهما شرطية
دالة على الملازمة والاخرى وضع المقدم او رفع التالي
حتى ينتج المطلوب كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود وكن
النهار ليس موجود فلا يكون الشمس طالعة هذا

اذا كان القياس استثنائيا اذا كان اقترانيا فاللعلم
الذي يستدل فيه على المطلوب انما هو الحد الاوسط ولا
يبر ان يكون له الى طرف المطلوب نسبة معلومة متى
عرفنا هاهنا المطلوب كما عرف ببيان الاشكال الا بقرينة
ونسبت ذلك يحصل مقدمتان وقد ذكرنا مما قبل
ان القياس اما استثنائي ولما افترقي فاذا قد
ثبت ان كل قياس لا يبر فيه من مقدماتين لا ازيد
ولا انقص واما قياس الحرف فقد ذكرنا ان
حاصله راجع الى الاستدلال بامتناع لازم احد
القيمين على امتناعه وبه على ان الحق هو القيق
الآخر كقولنا لو كان بعض الانسان جمادا لم يكن كل
انسان حيوانا لان لا شيء من الجماد انسان لكن كل

انسان حيوان فيلزم ان لا يكون احدهم الحيوان جماد او
كان قياس الخلف مركبا من قياسين احدهما استثنائي
والآخر اقتراني داله على الملازمة كما ذكرناه في البراهين
التي تبين به النتائج وطريق رد الخلف الى المستقيم
ان تاخذ بعين الاعتبار التالي المحال وتقرنه بالمقدمة
الصادقة فينتج الى الشكل المستعمل فيه الخلف كقولنا
في هذا المثال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان جماد
ولا شيء من الانسان جماد وهو المطلوب الاول **واما**
الرد فهو ان تاخذ مقابل النتيجة بالضد والتغير
وتضيفه الى احد المقدمتين فينتج مقابل الآخر كقولنا
في هذا المثال كل انسان جماد ولا شيء من الحيوان جماد
فينتج من الشكل الثاني لا شيء من الانسان حيوان وهو

المطلوب الاول
مع الاستقامة
وان كان لا يجب
ان يوترد

مقابل

مقابل الصغرى في القياس الاول **واما العكس**
فهو ان تاخذ النتيجة وعكس احدي المقدمتين قياسا على
النتائج الاخر كقولنا في المثال الاول كل حيوان انسان
وهو عكس احدهما المقدمتين وان كان كاذبا ولا شيء
من الانسان جماد فلا شيء من الحيوان جماد المقدمة الاخرى
في المثال الاول وهي في ان الذي لا يمكن ان يكون
مطلوبا بالبرهان ثبت له بمجرد معرفته كقولنا
كل انسان حيوان ضاحك وكل ضاحك ناطق وكل
انسان ناطق وقد كان حاصلا له هذا المطلوب
بمجرد معرفة الانسان وبعين هذا الوجه يلزم ان لا
يكون الحد التام مطلوبا بالبرهان ايضا لان حد
الشيء لا يتم معرفته عند معرفة ذلك الشيء والى ما يمكن

نابى
في
البرهان
ان
لا
يكون
مطلوبا
بالبرهان
م

ذلك الشيء معلوماً كقولنا كل انسان ضاحك وكل
ضاحك حيوان ناطق فكل انسان حيوان ناطق وقد
كان هذا المطلوب له حاصلاً بمجرد معرفة الانسان وايضا
يلزم ان لا يكون الجزى مطلوباً بالبرهان ضرورة حصوله
بمجرد معرفته الاضغ كقولنا زيد هذا وهذا ابو عبد
فرید ابو عبد الله لا اتحاد هذه اللفاظ في المقصود والمعلوم
وهو ذلك الشخص المشار اليه لان اسما لا اعلام بمنزله
الاشارات الى التسميات اما في صورة اخرى يمكن ان
يكون مطلوباً كقولنا هذا اشارة لذلك وذلك مساو
لاخر فهذا مساو لاخره وكقولنا هذا الجسم فيه
سواد وكل سواد لون فهذا الجسم فيه لون وكقولنا
الدم في الحقه والحقه في الصدر وقاما لا يطرد لا

لصدق ان يقال السواد مخالف للبياض والبياض مخالف
للسواد مع انه لا يصدر ان يقال السواد مخالف للسواد
لكن المطلوب هاهنا ليس هو الجزى برصفه مساوية
لاخره التناوب المقدمات مع طرف المطلوب ولطلب
كل ما يمكن حمله على كل واحد منهما من الكليات المنسقة
احدا لا الخا المذكورة في الاشكال الاربعة فان حصل
المجولات على هيئته شكل من الاشكال الاربعة فقد حصل
المطلوب من ذلك الشكل كقولنا كل كاتب انسان
او حيوان او ناطق او ضاحك او متحرك وكل متحرك
جسم وقس على هذا طريق تركيب القياس اما طريق
محليه وضع المطلوب اولاً ثم انظر في القول الذي
جعل متجالة فان لم تجد فيه مقدمة لشارك المطلوب

107

D

و بکین
مستحق است عظمی

کرم کن که کرم که دارد کرم با هم درند
کرم در جهان داردش مضموم
سمل است که مصیبت دین اسباب خود است که کم کفایت
کرم اختیار
کرمی آشفته در شد با هم شمشیر با هم با هم

264

